

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IFF/1999/14
18 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

الدورة الثالثة

جنيف، ٣-١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩

العنصر البرنامجي الثاني - د '٧'

المسائل التي تركزت معلقة والمسائل الأخرى الناجمة عن العناصر
البرنامجية في عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

المسائل الأخرى التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح: العرض والطلب
في المستقبل على المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية

تقرير الأمين العام

موجز

يوفر الأخذ على نطاق واسع بنموذج الإدارة المستدامة للغابات إقراراً بضخامة نطاق وقيمة إسهامات الغابات في المجتمع. وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات سوف يحدد بدرجة ما، في الوقت نفسه، الحجم الحقيقي للطلب على الغابات. وسوف يتعين على إدارة الغابات أن تشمل أبعاداً اقتصادية وبيئية واجتماعية وأن توفّق في كثير من الأحيان بين التنافس أو التنازع بين هذه الأبعاد في الطلب على الغابات. ومن المرجح أن يتطلب هذا، في كثير من الأحوال، إحداث تغييرات ملحوظة في توفير السلع والخدمات من بقاع معينة من الغابات، وقد تكون النتيجة الصافية على الصعيد العالمي، على مر الزمن، إجراء تعديل كبير في أنماط الحرجة ونظمها وهيكلها.

وإذا كان التغيير يلخص مستقبل الحرجة في إطار الإدارة المستدامة، فإن من الأهمية بمكان أيضاً التنبؤ بنتائج هذا التغيير. ومع تزايد تركيز الاهتمام المحلي والوطني والإقليمي والدولي على إسهام الغابات في طائفة متنوعة من النظم البيئية العالمية، فإن من الأهمية النظر في آثار هذه السياسات على قدرة الغابات على تلبية الطلب على السلع والخدمات الأخرى.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣- ١	أولا - الولاية والنطاق
٣	٢- ١	ألف - الولاية
٣	٣	باء - النطاق
٣	٨- ٤	ثانيا - مقدمة
٥	١٠- ٩	ثالثا - الاسترشاد بالمناقشات السابقة
		رابعا - نظرة عامة والمسائل المطروحة في العرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية والخدمات
٦	٤١-١١	ألف - معلومات عن الموارد
٨	٢١-١٤	باء - المواد الخام الخشبية المستخدمة في الأغراض الصناعية
١٠	٢٤-٢٢	جيم - الحطب
١٠	٢٦-٢٥	دال - المنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات
١١	٣٠-٢٧	هاء - التسعير
١٢	٣٥-٣١	واو - دور القطاع الخاص
١٣	٣٨-٣٦	زاي - بناء القدرات
١٤	٤١-٣٩	خامسا - استنتاجات ومقترحات عمل أولية
١٥	٥٩-٤٢	

أولا - الولاية والنطاق

ألف - الولاية

١ - أكد المنتدى الحكومي الدولي، في دورته الأولى، الحاجة إلى الإفادة من النتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وحدد المنتدى العنصر البرنامجي الثاني - د '٧' على النحو التالي:

النظر في المسائل الأخرى المنبثقة عن العناصر البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والتي تحتاج إلى مزيد من التوضيح ...، والنظر، في جملة أمور، في العرض والطلب في المستقبل فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية، والمنتجات الحرجية غير الخشبية وخدماتها. (انظر E/CN.17/IFF/1994/4، الفقرة ٧، الفئة الثانية (د)).

٢ - يستند هذا التقرير إلى المساهمة التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بوصفها الوكالة الرائدة لهذا الموضوع في إطار فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، ويستند كذلك إلى المساهمة العينية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

باء - النطاق

٣ - يشير هذا التقرير إلى استنتاجات ومقترحات عمل الفريق ذات الصلة بالموضوع. وهو يُلقي نظرة عامة على المسائل المرتبطة بالطلب والعرض فيما يتعلق بالمنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية، ويولي اهتماما خاصا لدور السياسات العامة في كفالة حفظ الغابات ودورها المتواصل في توفير السلع والخدمات على حد سواء. وينظر التقرير في استهلاك السلع والخدمات التي توفرها الغابات وينظر، من خلال هذا الاستهلاك، في الطريقة التي تقدم بها مساهمة الغابات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حافزا قويا على إدارة كل أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة. ويسبر التقرير بعض المسائل المركزية للإدارة المستدامة للغابات، من مثل أي من أنواع الغابات يدعم الاستهلاك وكذلك أساليب الإدارة والإنتاج، ولا سيما تلك المتعلقة بالأخشاب. ومع تزايد تركيز الاهتمام المحلي والوطني والإقليمي والدولي على مساهمة الغابات في النظم البيئية العالمية، ينظر التقرير أيضا في آثار السياسات العامة على قدرة الغابات على تلبية هذا الطلب على السلع والخدمات.

ثانيا - مقدمة

٤ - يوجد اتفاق عام على أن الطلب على الغابات سيزداد باستمرار. فنمو السكان وتزايد الدخول والثروة في بلدان كثيرة من شأنهما أن يزيدا الطلب على السلع والخدمات التي توفرها الغابات. وتكشف مقارنة للدراسات الحديثة، تتناول الطلب والعرض فيما يتعلق بالمواد الخام الخشبية وبالمنتجات الخشبية،

عن وجود اتفاق عام على مدى الزيادات المحتملة والاتجاهات القصيرة الأجل في الاستهلاك والإنتاج. وتتفق معظم الدراسات، على أن الإمدادات من المواد الخام الخشبية، على الصعيد العالمي، كافية عموماً، وستظل كافية عموماً لتلبية الاحتياجات من المنتجات الخشبية المصنّعة. وما من دراسة تتنبأ بإمدادات وفيرة من الأخشاب، لكن بعض الدراسات كشفت عن وجود صعوبات إقليمية ومحلية في تلبية الطلب المحتمل على بعض أنواع الأخشاب.

٥ - والأمر المؤكد تماماً هو أن المستقبل سينطوي على تغييرات في الغابات وقطاع الحراجة وأن بعض هذه التغييرات سيكون بعيد الغور. والتحدي الرئيسي أمام المعنيين بالغابات وصانعي القرارات بشأنها يتمثل في فهم هذه التغييرات ومواجهتها. ويبدو أن المستقبل لن يكون مستقبل خيار صعب واضح بين حفظ الغابات وتلبية الطلب المتزايد على السلع الأساسية. لكن المستقبل سيتطلب خيارات أخرى كثيرة، ذلك لأن الإدارة المستدامة للغابات تقوم، في صميمها، على أساس الاختيار: إدامة ماذا ولماذا.

٦ - وستكون الإدارة المستدامة للغابات نتيجة خيار الجمهور، وستعكس، من ثم، قيماً اجتماعية. فمن شأن وجود مشاركين أكثر تنوعاً ومسائل أكثر تحدياً أن يفضي إلى سياق أكثر تعقيداً للسياسة العامة للحراجة. كما أنه لا يمكن فصل قطاع الغابات عن إطار أوسع للاستدامة يضم كل الموارد الطبيعية واستخدامات الأراضي (ولا سيما الزراعة) والصناعات والتجارة. وعليه فإن ضرورة تيسير التشاور مع الجمهور ومناقشته لتحديد إطار عملي لتنفيذ الإدارة المستدامة، في إطار هذه الشبكة المعقدة من العلاقات المتبادلة، تعني أن ثمة حاجة ظاهرة إلى مؤسسات للسياسة العامة الحرجية أكثر فعالية. ويجب على هذه المؤسسات، على الصعيدين المحلي والوطني، أن تشجع على حوار أكثر فعالية بين الأطراف المعنية بشأن أهداف إدارة الغابات ويجب عليها أن تنفذ قرارات تكون منسقة تنسيقاً أفضل بين قطاعات الاقتصادات الوطنية وبين البلدان. وواضح أن أدوات السياسة العامة التي تستطيع بلوغ أهداف أكثر تعقيداً يجب أن تنضم أيضاً إلى الأدوات المعتادة للسياسة العامة المستخدمة في بلدان كثيرة لإدارة إنتاج السلع. وهذه هي إحدى السبل التي تستطيع بها المعلومات عن آفاق الطلب والعرض والتحليل المحسّن لاتجاهات الطلب والعرض أن يساعد في تحقيق الأهداف التي تنشأ من ازدياد الاهتمام المحلي والوطني والدولي بالغابات.

٧ - وهناك تحدٍ يواجه بلداناً كثيرة يتمثل في أن البيانات عن الموارد الحرجية غير كاملة أو أنها قديمة أو غير كافية من نواحٍ أخرى لإمكان إجراء تحليل دقيق للنتائج الطويلة الأجل لتصورات معينة للسياسة العامة على إنتاج المنتجات الخشبية وغير الخشبية واستهلاكها. وعليه، فإنه وإن كان من المعقول، على الصعيد العالمي، الاطمئنان إلى أن إمدادات الخشب كافية لتلبية الاحتياجات في المستقبل فإن حالة العرض غالباً ما تكون أقل وضوحاً في السياقات الإقليمية أو الوطنية أو المحلية. والتحليلات العالمية تكون غير عملية بوجه عام إلى حد لا يسمح بالنظر في الفروق الطفيفة بين مجموعة من قرارات معينة على صعيد السياسة العامة وفي الآثار التي يمكن أن تتركها على إمدادات الخشب في المستقبل. كما توجد أيضاً صعوبات في التنبؤ بتفاصيل تفاعلات الأسواق والتكنولوجيا والمستجدات في قطاعات أخرى، وآثار هذه التفاعلات على الطلب والعرض المحليين.

٨ - والفكرة الرئيسية هي أن في الإمكان تهيئة مستقبل مرغوب بتحديد أشكال قوى التغيير وتوجيهها. فالمعلومات الأفضل والمؤسسات الأفضل أداتان رئيسيتان تؤديان بكل تأكيد إلى نتائج أفضل.

ثالثاً - الاسترشاد بالمناقشات السابقة

٩ - لم يكن النظر المباشر في العرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية في المستقبل واحداً من العناصر البرنامجية للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. غير أن معلومات عن هذا الموضوع قُدمت إلى الفريق المذكور؛ وتبين الاستنتاجات ومقترحات العمل المدرجة في التقرير الختامي للفريق أهمية الطلب على الغابات والجهود المبذولة لتلبية هذا الطلب من خلال السياسات الحكومية العامة وإجراءات القطاع الخاص. وفي التقرير الختامي، كان المشاركون في الفريق:

(أ) أقرّوا بأهمية التغييرات الطويلة الأجل في أنماط الاستهلاك والإنتاج في أرجاء مختلفة من العالم وما لها من آثار إيجابية وسلبية على الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) أقرّوا بأن الدلائل الطويلة الأجل تشير إلى حدوث ارتفاع مطرد في الطلب على المنتجات الخشبية والسلع والخدمات الحرجية الأخرى؛

(ج) حثّوا البلدان على تقييم الاتجاهات الطويلة الأجل في العرض والطلب فيما يتعلق بالأخشاب، وعلى النظر في الاضطلاع بإجراءات لتعزيز استدامة العرض من الأخشاب، مع التركيز بوجه خاص على الاستثمارات في الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مؤسسات إدارة الغابات والمزارع؛

(د) حثّوا البلدان على الاعتراف بدور الغابات المزروعة وتعزيز دورها كعنصر هام من عناصر الإدارة المستدامة للغابات يكمل إدارة الغابات الطبيعية؛

(هـ) حثّوا البلدان على دراسة الاحتياجات البحثية الحرجية ذات الصلة بالعرض والطلب، بما في ذلك اتجاهات العرض والطلب وإمكانات استخدام الأشجار المتعددة الأغراض في توفير الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية.

١٠ - ما زالت المناقشات في دورات المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات تعكس اعترافاً بأهمية الغابات في تلبية الطلبات والاحتياجات في المستقبل فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات. وفي تقرير الدورة الثانية للمنتدى، لاحظ المشاركون:

(أ) الحاجة إلى معلومات إضافية عن الموارد الحرجية لجميع البلدان، مع التركيز بوجه خاص على تحسين النوعية والقابلية للمقارنة، وأهمية هذه المعلومات في تقييم قدرة الغابات على تلبية الطلب في المستقبل على المنتجات والخدمات؛

(ب) ضرورة تقديم الدعم الدولي لتمكين البلدان النامية من بناء قدراتها البشرية والمؤسسية على إجراء تقييمات للموارد الحرجية وعلى الإسهام في إجراء تحليلات للعرض والطلب؛

(ج) دور الغابات المزروعة في تخفيف الضغط على الغابات الطبيعية، والحاجة إلى معلومات دقيقة عن معدلات النمو وما يترتب على الزيادات في المناطق المحمية من آثار على العرض في المنتجات الخشبية وغير الخشبية؛

(د) الحاجة إلى الوقوف على ما للمعلومات عن دلائل العرض والطلب من آثار في السياسة العامة، على الصعيدين الوطني والدولي.

رابعا - نظرة عامة والمسائل المطروحة في العرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية والخدمات

١١ - صدرت مؤخرا عدة دراسات حول العرض والطلب العالمي فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية. وتضمنت هذه الدراسات جميعها إسقاطات متماثلة تقريبا للعرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية. وفي المقابل توصل كثير من هذه الدراسات إلى استنتاجات مختلفة بشأن كفاية الموارد الحرجية لتلبية الاحتياجات من المواد الخام الخشبية التي تقوم كأساس لإسقاطاتها بشأن الطلب على المنتجات الحرجية. وتتفق معظم الدراسات عموما على أن إمدادات المواد الخام، على الصعيد العالمي، ستتزايد لتلبية احتياجات الإنتاج، على أنه ما من دراسة من هذه الدراسات تنبأت بإمدادات وفيرة من الأخشاب، وأشار عدد منها إلى أنه قد يكون من العسير تلبية الاحتياجات في المستقبل في بعض المناطق أو تلبية الاحتياجات في المستقبل من بعض أنواع الأخشاب، وهذا يحملنا على أن نتوقع أن تستمر التجارة بالمنتجات الحرجية وقد تتزايد أهميته، حتى وإن كان بعض البلدان النامية قد يواجه صعوبات في تلبية الطلب المحلي من مصادر خارجية لأسباب تعود إلى القيود المالية.

١٢ - قاعدة معلومات المنتجات الحرجية غير الخشبية ضعيفة جدا، كما أن المنتجات متغيرة. وعليه، يكون وضع تقييم عالمي منهجي لدلائل الطلب والعرض فيما يتعلق بالمنتجات الحرجية غير الخشبية مهمة كبيرة يلزم بالضرورة تجزئتها إلى عناصر. وتبرز أسئلة هامة حول كيفية إمكان إدخال إدارة المنتجات الحرجية غير الخشبية في نموذج الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما حين لا يكون قد تم جرد غير بضعة من هذه المنتجات، وحين تكون تكاليف وضع قوائم جرد عالمية باهظة، وكذلك الصعوبات التقنية المرتبطة

بها. كما أن هناك غيابا مماثلا للمعلومات الكافية عن الطلب على الغابات وتحليله، وقدرة الغابات على توفير الخدمات على الصعد المحلي والوطني والدولي.

١٣ - وتشمل المسائل التي يتناولها هذا التقرير ما يلي:

(أ) معلومات عن الموارد الحرجية: تشكل البيانات عن الموارد، بما في ذلك المعلومات عن مساحة الأنواع المختلفة من الغابات وقوائم جرد السلع الخشبية وغير الخشبية التي تنتجها هذه الغابات، أحد الأسس لأي تحليل للعرض في المستقبل؛

(ب) توافر الغابات لإنتاج السلع: نظرا لأن الكثير من الألياف الخشبية الحرجية في العالم غير متاح حاليا للاستعمال التجاري فإنه ينبغي لإسقاطات العرض أن تأخذ في الحسبان العوامل التي تؤثر على هذا التوافر، بما في ذلك الاقتصاد المتعلق بعرض الأخشاب وسياساته التنظيمية؛

(ج) استخدام الأخشاب في الأغراض الصناعية: كان قطع الأخشاب كمادة خام للصناعة وسيظل استعمالا هاما للغابات؛

(د) الوقود الخشبي: يشكّل استهلاك الأخشاب كوقود أكبر طلب بعينه (من حيث إجمالي الحجم المستخدم) على الأخشاب؛

(هـ) المنتجات الحرجية غير الخشبية: ترتبط المسائل والتحديات الأساسية ذات الصلة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية ارتباطا وثيقا بتنوع هذه المنتجات وصغر حجم انتاجها ومحدودية أهميتها في الأسواق وقلة تنميتها بالمعنى الصناعي للكلمة؛

(و) الخدمات التي تؤديها الغابات: تغطي الخدمات طائفة واسعة من الاعتبارات والعمليات الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعني هذا التنوع أن الحلول الإدارية ستكون بالضرورة أكثر تعقيدا حين تدخل اعتبارات الخدمات في صنع القرار؛

(ز) التسعير: غالبا ما تكون هياكل التسعير غير المناسبة سببا جوهريا من أسباب الانتهاء إلى نتائج غير مرغوبة. فكفالة حسن توافق إشارات الأسعار والحوافز المسلكية ستكون عنصرا حاسما الأهمية في نجاح تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؛

(ح) دور القطاع الخاص: يمتلك القطاع الخاص جزءا كبيرا من الغابات في العالم ويأتي حوالي نصف إنتاج العالم من الأخشاب من غابات مملوكة ملكية خاصة. وعليه يتحتم على الحكومات أن تدخل في اعتبارها استجابات القطاع الخاص؛

(ط) الحاجة إلى بناء القدرات: يعني ازدياد التعقيد في بيئات إدارة الغابات والسياسات العامة الخاصة بها تزايد الطلب على قدرات المؤسسات والموارد البشرية. وسيشكل تعزيز المهارات والتدريب والمؤسسات شرطا أساسيا لنجاح إدارة التغيير.

ألف - معلومات عن الموارد

١٤ - تَغطّي الغابات في العالم حوالي ربع مساحة اليابسة على الأرض، أو ما مجموعه ٣,٥ بليون هكتار. ويكاد يكون الجزء الأكبر من هذه المساحة (٩٧ في المائة) غابات طبيعية أو شبه طبيعية، فيما يكون الجزء المتبقي من هذه المساحة (٣ في المائة) غابات مزروعة. ويوفّر هذا المورد الجانب الأكبر من العرض من الأخشاب للأغراض الصناعية. وبالإضافة إلى هذه المساحة، توجد مساحة أخرى قدرها ١,٧ بليون هكتار فيها بعض الأشجار أو النباتات الحرجية. وتصنف هذه المساحة على أنها "أرض حرجية أخرى".

١٥ - وتتناقص مساحة الغابات في العالم بمعدل ٠,٣ في المائة في السنة (متوسط التناقص في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥)، ويُعزى سبب ذلك بدرجة كبيرة إلى تحويلها للزراعة وإلى ضغوط الاستعمال المكثف. والتفاوت العالمي في تغيّر مساحة الغابات كبير. وإزالة الغابات تمضي على أشدها في أفريقيا التي تناقصت مساحة الغابات فيها بنسبة ٠,٧ في المائة سنويا خلال هذه الفترة. وبالمقابل، ازدادت مساحة الغابات بنسبة ٠,١ في المائة في أوروبا.

١٦ - وتوفر البيانات عن إجمالي مساحة الغابات قياسا لحجم هذا المورد، لكن لا يتاح لإنتاج الأخشاب إلا جزء من هذه المساحة. فجزء كبير من مساحة الغابات غير متاح لتوريد الأخشاب لأنه يقع في مناطق محمية قانونا (المتنزهات العامة والمحميات وما إلى ذلك) أو لأن استعماله مقيد بصورة أخرى (لعدم إمكان الوصول إليه لموانع طبيعية مثل سفوح الجبال الشديدة الانحدار أو المستنقعات أو لوجود قيود تنظيمية مثل وجود حظر عام على قطع الأشجار أو استغلالها). وفي حين يقدر أن المتاح حاليا لإنتاج الأخشاب هو مجرد نصف إجمالي مساحات الغابات الطبيعية (وشبه الطبيعية) نتيجة لعدم إمكان الاستفادة منها اقتصاديا ولعدم إمكان الوصول إليها لموانع طبيعية، فإنه ليس ثمة قيود ظاهرة على الإنتاج أو الاستهلاك على الصعيد العالمي.

١٧ - وهذا يشير بعض المسائل التي تستأثر بالاهتمام والتي تتصل بعرض جميع أنواع السلع والخدمات الحرجية. ويقع الكثير من الأراضي غير المتاحة قانونا في المتنزهات أو المحميات الأخرى وهي بذلك مجنّبة من الاستغلال التجاري. على أن هذه المساحات توفّر التنوع البيولوجي وخدمات أخرى مثل تنظيم المياه وحفظ التربة والقيم الجمالية والثقافية. واتجاه السياسة العامة الوحيد القائم بكل تأكيد هو استمرار سحب أراضي الغابات من إنتاج الأخشاب. فقد أعلن عدد من البلدان مؤخرا وأو نفذ تدابير نزعت مساحات هامة من الغابات من إنتاج الأخشاب. ومن المتوقع أن تَنزَع مساحات أخرى من الأراضي المتاحة تجاريا كلما زاد عدد آخر من البلدان مساحة المناطق الحرجية المحمية.

١٨ - على أن الأحوال الاقتصادية المتغيرة، (مثل ارتفاع أسعار الأخشاب) قد تجعل في الإمكان على مر الزمن الوصول إلى الأراضي غير المتاحة حالياً لأسباب اقتصادية أو قد تؤدي إلى تعديل حدود المناطق المحمية. ومع أن بعض هذه الأراضي قد تكون غير منتجة نسبياً (وهذا هو بعض السبب في كونها غير متاحة) فإن غابات أخرى تقع في مناطق نائية. وهذه هي الحال، مثلاً، في كثير من أنحاء أمريكا الجنوبية، حيث تعتبر ٨٢ في المائة من الغابات الطبيعية غير متاحة. وفي الإمكان الإبقاء على هذه الغابات النائية في حال نائية لتوفر قيماً غير خشبية أو في الإمكان الوصول إليها كيما تُسهم في توفير الأخشاب. وهناك عدد وفير من الخيارات على صعيد السياسات العامة التي يمكن تنفيذها لتحقيق طائفة من النتائج المحتملة.

١٩ - ودرجة طبيعية الغابات هي الأخرى تتغير تدريجياً على مر الزمن، ويمكن توقُّع حصول تحول في الغابات الطبيعية إلى الغابات شبه الطبيعية أو الغابات المزروعة في المساحات المتاحة لقطع الأخشاب تجارياً. وقد قطع هذا التحول شوطاً بعيداً في أوروبا حيث تعتبر ٨٥ في المائة من الغابات شبه طبيعية. وستؤثر الطريقة التي تنفذ بها الإدارة المستدامة للغابات على توزيع كثافة الإدارة في البلد أو المنطقة لكن لا يحتمل أن توقف أو تعكس الاتجاه إلى ارتفاع مستويات الإدارة. وعليه، يمكن توقع تحول مزيد من الغابات من غابات طبيعية إلى غابات شبه طبيعية أو إلى غابات مزروعة.

٢٠ - وتعطي البيانات عن مساحات الغابات فكرة عن كمية المنتجات التي يمكن استخراجها مستقبلاً من الغابة. على أن لإنتاجية الغابة أو حالة الغابة أثراً هاماً على مستويات الإنتاج، لذا فإن تحسين قياس تدهور الغابة والسيطرة عليه أمر ذو أهمية كبيرة لكفالة الاستدامة الطويلة الأجل من إمدادات الأخشاب. والمقياس الحاسم لإمكانيات إنتاج الأخشاب القصير الأجل هو الوحيد التجاري المتنامي (حجم الأخشاب التجارية في الغابة). وعلى المدى الأطول، يكون صافي معدلات النمو هو العامل البيولوجي الحاسم. ويستدل من أدق التقديرات أن المردود المستدام الطويل الأجل للغابات المتاحة تجارياً سيكون كافياً للحفاظ على زيادات متواضعة في إنتاج الخشب عن المستوى الحالي. على أن القدرات الإقليمية للحفاظ على الزيادات تتباين تبايناً ملحوظاً. وإن مدى إمكانية إيجاد استخدامات تجارية للأصناف غير التجارية ومدى قدرة الإدارة الأشد كثافة للغابات (بما في ذلك إنشاء غابات مزروعة) على رفع مردود الاستغلال، والحد من الهدر باتباع طرائق قطع أفضل هي أهم المتغيرات في زيادة كمية الأخشاب التي توفرها الغابات للمصانع باستمرار.

٢١ - ولعل الغابات المزروعة توفر أهم فرصة لزيادة الإنتاج الطويل الأجل للأخشاب لأنها تمثل هي الشكل الأشد كثافة لإدارة إنتاج الأخشاب. ومع أن الغابات المزروعة لا تشكل إلا ٣ في المائة من مجموع مساحة الغابات، فهي توفر الآن حوالي ١٣ في المائة من إمدادات الأخشاب في العالم. وتوفر الغابات المزروعة لأغراض الصناعة ٢٥ في المائة من الأخشاب المستغلة لأغراض صناعية وتسهم الأنواع المزروعة لإنتاج الحطب بنسبة ٤,٥ في المائة من مجموع إنتاج العالم من الوقود الخشبي. وسترتفع هذه النسب مع مرور الزمن حالماً تبدأ الغابات المزروعة الإنتاج وحالماً تفضي التحسينات الوراثية والإدارية إلى نمو أسرع.

ومن التحديات الكبيرة التي تواجه زراعة الغابات زيادة إنتاج طائفة متنوعة من قيم أخرى للغابات في سياق زيادة إنتاج الأخشاب.

باء - المواد الخام الخشبية المستخدمة في الأغراض الصناعية

٢٢ - ازداد الطلب على المنتجات الحرجية، بصورة إجمالية، ازديادا متتابعا خلال العقود القليلة الماضية. ونما الاستهلاك العالمي لمنتجات الأخشاب المستخدمة في الأغراض الصناعية نموا كبيرا إذ ازداد حجم الأخشاب المنتجة للأغراض الصناعية من ١,١٦ بليون متر مكعب إلى ١,٤٤ بليون متر مكعب (٢٥ في المائة) بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠. ومنذ عام ١٩٩٠ انخفض الطلب الظاهر على الأخشاب المستديرة للأغراض الصناعية في الواقع بنسبة متوسطها ٢ في المائة في السنة رغم أن معظم الانخفاض يعود إلى اضطراب في نظم الإبلاغ في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق. كما أن الانخفاضات هي انعكاس، إلى حد ما، لانخفاض معدلات استهلاك الأخشاب المنشورة ولاستخدام أكفاً في صناعة جميع منتجات الأخشاب ولازدياد استعمال الألياف المعاد تصنيعها.

٢٣ - وظل استهلاك الأخشاب المنشورة راكدا منذ عام ١٩٧٠ لعدة عوامل منها ارتفاع الأسعار من جراء شح المواد الخام الخشبية الصالحة للنشر، وغزو المنتجات البديلة للأسواق، ولا سيما ألواح المركبة على خلفية خشبية ومنتجات الأخشاب المحورة هندسيا، وفرص النمو المحدودة في سوق المنتجات الناضج. وفي المقابل، كان النمو في إنتاج واستهلاك منتجات الألواح الخشبية والورق مذهلا (فقد تضاعف استهلاك كلا النوعين من المنتجات تقريبا). وكان النمو في استهلاك الأخشاب المستديرة أقل من النمو في إنتاج المنتجات المشتقة منها (الأخشاب المنشورة والألواح واللباب والورق) ويرد هذا الاتجاه إلى زيادة الكفاءة وازدياد الاعتماد على المواد والمخلفات المعاد تصنيعها. ويظل تدني كفاءة التحويل مشكلة في بلدان نامية كثيرة، على أن زيادة كفاءة التصنيع في بلدان صناعية كثيرة، مقرونة بتزايد استعمال الألياف المستعادة أو غير الخشبية في صناعة اللباب والورق، قد ساعدت في اعتدال الطلب العالمي على المواد الخام الخشبية المستخرجة من الغابات.

٢٤ - ويتأثر الطلب على منتجات الأخشاب والمنتجات الحرجية، في معظمه، بزيادة عدد السكان والتنمية الاقتصادية عموما، التي هي مؤشر على مدى التصنيع. فبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٤ ازداد عدد سكان العالم بنسبة ٥٠ في المائة، وحدثت زيادات بنسبة ٦٠ و ٩٠ في المائة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. وفي الوقت ذاته، لم يطرأ تغير يذكر على معدل استهلاك الفرد من الأخشاب بكل أنواعها (بما في ذلك الحطب) منذ عام ١٩٥٠، إذ وصل الآن إلى ما يقرب من ٠,٦ م^٣ لكل شخص في السنة.

جيم - الحطب

٢٥ - مع أن استهلاك الأخشاب المستديرة في الأغراض الصناعية هو العنصر المبلغ عنه على أوسع نطاق ممكن في استعمال الأخشاب فقد أفيد أن الزيادات في استعمال الحطب قد فاقت الزيادات في استعمال الأخشاب في الأغراض الصناعية. فمن عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٦، ازداد الطلب العالمي المقدر على الحطب

بنسبة ٥٨ في المائة حتى وصل إلى ١,٨٦ بليون م^٢. وتُنتج البلدان النامية وتستهلك حوالي ٩٠ في المائة من الحطب والفحم النباتي في العالم، ويشكل هذان النوعان من الوقود المصدرين الرئيسيين للطاقة المنزلية في كثير من هذه الدول. وعلى نطاق عالمي، واستنادا إلى تقديرات إنتاج الحطب هذه، ارتفعت نسبة مجموع الأخشاب المستعملة كوقود من ٤٨ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وتتفاوت هذه النسبة تفاوتاً كبيراً بين المناطق. فعلى سبيل المثال، يستعمل في الوقود ما يتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من إنتاج الأخشاب المستديرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي أفريقيا، يستعمل في الوقود ٩١ في المائة من مجموع الإنتاج (المقدر).

٢٦ - ويحدث معظم إنتاج الحطب واستهلاكه عموماً في القطاعات غير النظامية أي أن استعمال الحطب لا يخضع عموماً لمراقبة وتبليغ دقيقين. ويجمع الجزء الأكبر من الحطب المستخدم في المنازل من مناطق غير حرجية، وعليه ينبغي لدى تقدير احتياجات الإنتاج المستدام أن ننظر فيما إذا كان تدهور الموارد حاصلًا خارج الغابات أيضاً.

دال - المنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات

٢٧ - وسُعت الإدارة المستدامة للغابات منظور إدارة الغابات فجعلته يتجاوز كثيراً الاهتمام المعتاد بمقادير إنتاج الألياف ويُسّدد على أهمية القيم الاجتماعية والإيكولوجية والثقافية والاقتصادية الأخرى. ومع أن الاعتراف في الماضي بالإسهام الذي تقدمه الغابات، في شكل قيم غير خشبية، كان اعترافاً ضمناً، فإن التنمية المستدامة للغابات تشكل مسعى لإدخال هذه القيم صراحة في أهداف هذه الإدارة. ولأن هذه المفاهيم جديدة إلى حد كبير، نجد أن ثمة تحدياً كبيراً في ندرة بيانات السلاسل الزمنية الشاملة المتصلة بالمؤشرات التي وضعت مؤخراً للإدارة المستدامة للغابات.

٢٨ - وتشمل المنتجات الحرجية غير الخشبية طائفة متنوعة من السلع مثل المنتجات الغذائية (الفاكهة، والجوز، والصيد، والفطر وما إلى ذلك) ومواد البناء (مثل الخيزران والروطان)، والأدوية والألياف والسلع الأخرى ذات الأهمية الثقافية أو الروحية. والبيانات عن معظم المنتجات الحرجية غير الخشبية شحيحة وغالباً ما تكون غير متسقة. وهي تشكل لذلك أساساً لا يُعول عليه لوضع استقطاعات للمستقبل. والأدلة على ذلك كثيرة على أن هذه المنتجات ذات أهمية اجتماعية وتجارية على حد سواء، ولا سيما للناس الذين يعيشون في الغابات أو على مقربة منها. وجمع هذه المنتجات وتجهيزها وتوزيعها أمور تُوفّر، في الوقت نفسه، قدراً كبيراً من العمالة وأبواب الرزق في بعض المناطق.

٢٩ - ومن بين التطورات التي سيكون لها أثر هام على مستقبل هذه المنتجات: مسألة نجاح أو عدم نجاح الجهود المبذولة للاستغلال التجاري لهذه المنتجات ورفعها عن مستوى الاستعمال الكفاي؛ ومدى تعطيل التنمية للنظم التقليدية لحياة سكان الغابات؛ ومسألة ما إذا كان تزايد الرخاء يؤثر على أعداد وعادات الناس الذين يعتمدون على الغابات.

٣٠ - وظلت الغابات منذ أمد بعيد موئلا للسياحة والترويح، وغالبا ما يستشهد بقطاع السياحة الإيكولوجية الفرعي، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الغابات، على أنه أسرع قطاعات الخدمات نموا في العالم. وكانت الغابات تصان منذ عهد بعيد أيضا لتنظيم الإمداد بالمياه وتنقيتها. ومنذ عهد قريب أخذ يدور نقاش جاد حول استخدام الغابات في فصل الكربون. وقفز التنوع البيولوجي إلى رأس قوائم أولويات العديد من مديري الغابات، وقد يتطلب حفظ التنوع البيولوجي حصول تغييرات أخرى في طرق إدارة الغابات. ومن الأسئلة المثيرة للاهتمام السؤال حول الطريقة التي تُقيم بها قطع الأراضي الحرجية المختلفة في المستقبل ومسألة ما إذا كان الاعتراف بهذه القيم الأخرى سيحدث تحولات في نهج قطع الأخشاب.

هاء - التسعير

٣١ - للأسعار دور هام في توافر المنتجات الخشبية والمنتجات الحرجية الأخرى، ويشجع ارتفاع الأسعار عادة على ارتفاع مستويات الإنتاج أو الجمع (للسلع غير الخشبية التي تتكون بفعل الطبيعة). ويؤدي ارتفاع أسعار السلع الخشبية والسلع غير الخشبية المستغلة أيضا إلى الاستثمار في إدارة الغابات واستغلالها، بما في ذلك تكثيفها. وتؤثر الأسعار أيضا، فضلا عن دورها في التشجيع على إحداث تغييرات في مستويات أو أنواع الإنتاج، على كفاءة الاستعمال (في القطع أو الجمع، وفي الاستهلاك). وأسهمت الزيادات في تكلفة ألياف الخشب المستخرجة من الغابات، إلى جانب الزيادات في تكاليف تصريف الفضلات والتغيرات في مواقف الناس وأفضليتهم، في زيادة استخدام الألياف المستخلصة من المنتجات المركبة على خلفية خشبية. وكان من آثار هذا الاتجاه الاعتدال في أسعار الأخشاب. وكان له أيضا أثر هام على مستوى الطلب على الأخشاب المستخرجة من الغابات.

٣٢ - وتتأثر أسواق المنتجات الخشبية والمنتجات الحرجية الأخرى في كثير من الأحيان تأثرا كبيرا بالسياسات العامة الحكومية. وهذه الآثار مباشرة وغير مباشرة على حد سواء، وقد تُفضي في بعض الأحوال إلى إفراط في الإنتاج وفي أحوال أخرى إلى فرض قيود غير مناسبة على القطع والإدارة. وفي بعض الأحوال، تكون الحكومات هي مالكة الأخشاب ومديرتها ومنتجاتها؛ وتضع في أحوال أخرى الشروط التي يعمل القطاع الخاص بموجبها على إنماء وقطع وتصنيع المنتجات المشتقة من الغابات.

٣٣ - وتحكي أسعار المنتجات الحرجية والمواد الخشبية قصة طريفة وهامة للسياسة العامة والإدارة كليهما. وهذا ينطبق بصورة خاصة نظرا إلى إيلاء اهتمام أكبر للأسواق والقطاع الخاص بوصفها أساسا لسياسات العالم الاقتصادية والسياسية. ذلك أن أسعار المنتجات الحرجية في الكثير من الأسواق شهدت، على المدى الطويل، زيادة عامة بالقيمة الحقيقية (مع مراعاة التضخم). على أن هذه لم تكن عملية مستمرة مطردة. فقد تخلل فترات ارتفاع الأسعار، كما كانت الحال في التسعينيات، فترات ثبات الأسعار أو انخفاضها، كما حدث في الثمانينيات. ومع أن الطلب على المواد الخام الخشبية لاستخدامها في الأغراض الصناعية يُتوقع أن يزداد في المستقبل فإن من المحتمل أن توفر التغيرات في مزيج المنتجات والتغيرات في تكنولوجيا الإنتاج وفي مصادر المواد الخام فرصا لتحقيق زيادات في الإنتاج تتمشى والأسعار الثابتة (أو التي تشهد زيادة متواضعة).

٣٤ - وفي حين لا يتوقع لأسعار المنتجات - التي تحددها، في أغلب الأحوال، قوى التنافس في الأسواق الدولية، أن تشهد زيادة خلال العقد المقبل، فإن أسعار المواد الخام التي يدفعها بعض المنتجين ستشهد، على الأرجح، زيادات في بعض المناطق. ومع أن أسواق المنتجات دولية وشديدة التنافس فإن أسواق الأخشاب لتصنف بقدر أكبر من الإقليمية والمحلية، كما أنها، في أحوال كثيرة، ليست أسواقا مفتوحة وتنافسية على الإطلاق. فمالكو الغابات الخاصة ينتجون، والأسواق التنافسية تستهلك نصف إنتاج العالم من الأخشاب المستديرة للأغراض الصناعية. وتتحكم الحكومات بباقي إنتاج العالم من الأخشاب أو تؤثر فيه تأثيرا مباشرا. وستشكل الأحوال في أسواق المنتجات في المستقبل (ولا سيما غياب زيادات هامة في الأسعار) إلى جانب ارتفاع تكاليف الإدارة والقطع (ومرد ذلك جزئيا إلى الرغبة في تحقيق الأهداف البيئية) تحديات بارزة لمالكي الغابات العاميين والخاصين على حد سواء.

٣٥ - ومن المهم ملاحظة أن استعمال الأسعار وعمليات السوق كآليات لتنفيذ السياسات العامة قد يعمل على تفاقم مسائل التوزيع المرتبطة بالسياسات العامة هذه. وحتى لو أن للسياسات العامة (كالحد من الاستهلاك، مثلا، من خلال رفع الأسعار والضرائب) فوائد موثوقة لا يشوبها الغموض في الجهود المبذولة لإدامة الخدمات الإيكولوجية فإن من المحتمل أن يجعل التوزيع غير المتكافئ للنتائج الاجتماعية والاقتصادية هذه السياسات العامة غير قابلة للإدامة. والاهتمام بهذه المسائل والسياسات العامة المنفذة بقصد التكيف مع الأوضاع المتغيرة هما خاصيتان من خصائص السياسات العامة المستدامة ويجب الاعتراف بهما. ومع أن التنمية المستدامة قد عُرِضت على أنها مسألة عامة لتحقيق الإنصاف بين الأجيال فإنه قد أولي قدر أقل من الاهتمام لمسائل معينة تتعلق بتحقيق الإنصاف بين أبناء الجيل نفسه، وهي مرتبطة بالسياسات العامة للتنمية المستدامة والبيئة، ولا سيما التنمية المستدامة للغابات.

واو - دور القطاع الخاص

٣٦ - سيكون للملكية الخاصة للغابات وللقطاع الخاص عموما دور متزايد الأهمية في إدارة الغابات وإدامة إنتاج المنتجات الخشبية والمنتجات غير الخشبية. وسيكون هذا، في جانب منه، نتيجة لاتجاهات أعم، إلى إسناد دور أكبر للقطاع الخاص في السياسات العامة السياسية والاقتصادية في كثير من البلدان على أن الغابات الخاصة تنتج بالفعل زهاء نصف إنتاج العالم من الأخشاب، وهي حصة ستزداد. وسيطرح تزايد الاعتماد على المالكين الخاصين والاتجاه نحو الاعتماد على عمليات السوق تحديات جديدة صعبة لاختيار وتنفيذ سياسات عامة للغابات من أجل بلوغ الأهداف في مجالي المنتجات الخشبية والمنتجات غير الخشبية على حد سواء.

٣٧ - الملكية العامة للغابات هي السائدة في كثير من البلدان. على أن السلع المنتجة من مواد مستخرجة من الغابات الخاصة، حتى في هذه البلدان، تفوق في العادة نسبة مساحة هذه الغابات الخاصة إلى مجموع مساحة الغابات. وإضافة إلى ذلك، يضطلع القطاع الخاص غالبا بدور حاسم الأهمية في أسواق المواد الخام (بما في ذلك السلع غير الخشبية) وفي التحضير والتصنيع. ويجب أن تأخذ السياسات العامة الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات عن طريق إنتاج السلع الخشبية وغير الخشبية في اعتبارها الاستجابة المحتملة للقطاع الخاص (عن طريق الأسواق عادة) للتغيرات في تكوين السلع ونوعيتها وتكاليفها.

٣٨ - للتغيرات في إنتاج المواد الخام الخشبية آثار هامة على الاستثمارات في تصنيع المنتجات القائمة على الخشب. ففي أحوال كثيرة، تقتضي التغيرات في طبيعة المورد إعادة تشكيل هيكل الصناعة واستثمار مبالغ هامة في استحداث تكنولوجيا جديدة أو تحسين التكنولوجيات القائمة فسيكون تناقص توافر الجذوع الكبيرة مثلاً عاملاً يقيد مرافق صنع الخشب الرقائقي (خشب الأبلكاج) ونشر الأخشاب، وهي المرافق المزودة بتكنولوجيا ومعدات مخصصة للجذوع الكبيرة. وينبغي للسياسات العامة للصناعة المتصلة بالتنمية الصناعية وتوفير فرص العمل في قطاع الغابات أن تنظر بعناية في توافر الألياف، والعناية المناسبة بالغابات وتكنولوجيات التجهيز ومزيج المنتجات، وقدرة مصانع الأخشاب، وإمكانيات الوصول إلى الأسواق الدولية، والدعم المؤسسي لتنمية الموارد البشرية، على المدى البعيد. وينبغي لهذه السياسات أن تشجع على إعادة تشكيل الهيكل الصناعي بالقدر اللازم لبلوغ معدل مردود كاف. وقد تشمل جوانب هذه السياسة إمكانية الحصول على موارد مالية معقولة الكلفة وحوافز ضريبية والتشجيع على اندماج الشركات، ولكنها ينبغي أن توفر أيضاً دراسات لمراجعة قطاع الغابات تركز على التنمية الصناعية.

زاي - بناء القدرات

٣٩ - كان ضعف قدرات المؤسسات أو الموارد البشرية السبب، إلى حد كبير، في نشوء أو تفاقم عدد من المسائل الحرجية الأكثر إلحاحاً. فعلى سبيل المثال، تولي مؤسسات حرجية كثيرة (ولا سيما في البلدان النامية) أهمية كبيرة لتخطيط الإنتاج، وتوزيع حقوق قطع الأخشاب، ورصد عمليات القطع وإنفاذ اللوائح والترتيبات ذات الصلة، ولكنها تقفل مواضع أخرى، مثل العناية بالغابات، وتخطيط استعمال الأراضي، والبحث والتدريب، والعلاقات المجتمعية. وعلاوة على ذلك، تحول موارد الموظفين عادة عن مهام الرصد والمراقبة لاستخدامها في أنشطة المشاريع التي تدر على الموظفين المعيّنين أجوراً أعلى. وحيثما لا تكون قدرات المؤسسات كافية للاضطلاع بهذه المهام على النحو المناسب قد تعم نتائج غير مرغوب فيها. وإضافة إلى ذلك، يعني الاتجاه نحو الإدارة المستدامة للغابات أن كثيراً من هذه المهام، وكذلك نهج الإدارة المستدامة للغابات عموماً، قد أصبح معقداً بصورة متزايدة، مما يفرض متطلبات أكبر بكثير في مجالي المشاورات وبناء توافق في الآراء.

٤٠ - كما أن لقدرات الموارد البشرية أثراً هاماً على جانب العرض. إذ أن تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل زيادة العرض من الأشجار من خارج الغابات) وإعادة تشكيل الهيكل الصناعي بوجه عام وتحويلها إلى عمليات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، كلها تتطلب تنمية هائلة للموارد البشرية.

٤١ - وتتمثل القيود الرئيسية في توافر الموارد المالية. فبناء القدرات يتطلب التزاماً مالياً كبيراً ومتواصلاً، وإمكانية الوصول إلى الخبرات التدريبية، وتكنولوجيا في القطاع الخاص، مما يجعل أي نقل لتكنولوجيات محمية بحقوق الملكية ينطوي على ضياغ المزية النسبية. ويلزم الانتباه إلى السياسات العامة اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

خامسا - استنتاجات ومقترحات عمل أولية

٤٢ - ينبغي ملاحظة أن عددا من الاستنتاجات ومقترحات العمل المدرجة هنا ليس جديدا: فهي في بعض الأحوال، تعيد أو تعزز جوانب من مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات أو مسائل جرى التركيز عليها في المناقشة السابقة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

٤٣ - وسيظل الطلب والعرض فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية للغابات وخدماتها هما أساس إسهام الغابات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالحاجة إلى السلع، بما في ذلك الأخشاب، على سبيل المثال لا الحصر، تشكل واحدا من الحوافز القوية لحفظ الغابات وتنميتها تنمية مستدامة. وستكون الإيرادات التي تجبى من استخدام السلع والخدمات الحرجية أحد المصادر الرئيسية للأموال التي يمكن استثمارها في التنمية المستدامة للغابات. وفي نفس الوقت، يجب أن تكون أنواع ومستويات الطلب على الغابات متسقة مع القدرة البيولوجية للغابات على تلبية هذا الطلب بصورة مستدامة. ويجب أن تظهر السياسات العامة المحلية والوطنية والدولية فهما دقيقا للعوامل التي تؤثر على الطلب على الغابات، وأن تعبر عن نهج متسقة ومتعاضدة تكفل أن تكون الجهود المبذولة لتلبية هذا الطلب متفقة مع التنمية المستدامة للغابات.

٤٤ - والاستنتاج العام، الذي توصلت إليه آخر الدراسات الاستشرافية ومفاده أن إمدادات الأخشاب والألياف الخشبية كافية عموما، لا ينفي الحاجة إلى سياسات عامة للغابات وإلى إدارة الغابات. والواقع أن هذه دلائل للمستقبل تطرح أمام صانعي السياسة العامة تحديا هو، من عدة وجوه، أكبر بكثير من البديل الأبسط إلى حد ما، ألا وهو حدوث أزمة في الألياف الخشبية. ولكي يحقق صانعو السياسة العامة للغابات ومديروها في المستقبل النجاح الذي تتوقعه آخر الدراسات الاستشرافية، سيحتاجون إلى أفكار ومهارات وعمليات لصنع القرارات لا يملكون قدرا كافيا منها الآن. ومع أن ثمة رغبة (وربما أملا) في أن يكتشف أحد جوابا تقنيا لا يشوبه الغموض على السؤال المتمثل في "ما هي الإدارة المستدامة للغابات؟" فإن من الأفضل الاستفادة من الطاقات الجماعية بالإقرار بأن التنمية المستدامة للغابات ستكون هي التنمية التي تختارها. وسيعتمد مدى قابلية هذه الخيارات ومعقوليتها على فعالية وشمولية عمليات الخيار الشعبي التي تستخدم للوصول إلى هذه القرارات. وستعتمد قابلية الخيارات للدوام على مدى قدرتنا على فهم الآثار المترتبة في المستقبل على الاتجاهات الحالية وعلى مدى قدرتنا على إدارة عملية التغيير.

٤٥ - وستنطوي نتيجة إجراء تحول إلى التنمية المستدامة للغابات على حل وسط حتما. ومن الأهمية البالغة الإقرار بأن مختلف الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة ستتنافس وتتنازع مثلما تتنافس وتتنازع مطامح المعنيين بالغابات. فعلى سبيل المثال، تتمثل رسالة قوية تنطوي عليها دلائل المستقبل فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية أن تطورات السوق والاتجاهات والسياسات الراهنة ستواصل مجتمعة تحويل إنتاج ألياف الخشب المستخدمة في الأغراض الصناعية من الغابات الطبيعية إلى الغابات المدارة، بما فيها الغابات المزروعة. وما يمكن تحقيقه من زيادة في الإنتاجية نتيجة الإدارة المكثفة

للغابات سيشمل تعزيز الإمكانات والقدرات على حفظ مساحات إضافية من الغابات الطبيعية. وبديهي أن هذه العملية تتطلب النظر بعناية في التكاليف المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك الموازنة بين إنتاج السلع والخدمات البيئية لأجزاء من غابات العالم. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضا للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه الإدارة، المتوقعة منها وغير المتوقعة، على حد سواء.

معلومات عن موارد الغابات

٤٦ - إن توفر بيانات موثوقة عن الغابات الموجودة ضروري لتحليل اتجاهات الطلب والعرض فيما يتعلق بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية واتجاهات القدرة على وضع السياسات العامة وتنفيذها. غير أن البيانات عن الموارد الحرجية غير كافية في العديد من البلدان، ولا سيما في معاملتها للمنتجات غير الخشبية وفي قياس انحطاط الغابات. والبيانات عن الغابات الموجودة هي الأخرى غير متسقة بين البلدان ويصعب بذلك مقارنتها والجمع بينها لتكوين قواعد بيانات مفيدة دوليا.

٤٧ - قد يرغب المنتدى في:

(أ) أن يشجع البلدان على إيلاء مزيد من التأكيد على تطوير بيانات شاملة للموارد الطبيعية الموجودة. وينبغي أن تقوم الجهود المبذولة لزيادة مقدار البيانات ونوعيتها وقابليتها للمقارنة على أساس الأنشطة المتزايدة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية؛

(ب) أن يشجع البلدان الصناعية على مساعدة البلدان النامية في بناء القدرة على تحسين نطاق ونوعية نظم جمع البيانات وتجهيزها؛

(ج) أن يشجع البلدان على دعم الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية لإجراء دراسات استقصائية عالمية وجمع إحصاءات (تقييمات الموارد الحرجية، والزراعة للأمم المتحدة) التي تدعم الجهود التي تبذلها البلدان والمجتمع الدولي في التحرك نحو التنمية المستدامة. وينبغي لهذا الدعم أن يتخذ شكل تقديم بيانات في حينها وتوفير موارد كافية لإجراء تقييمات موثوقة وشاملة قدر الإمكان.

المواد الخام الخشبية المستخدمة في الأغراض الصناعية

٤٨ - تؤثر على الأداء الاقتصادي لصناعة المنتجات الحرجية طائفة من العوامل، بما فيها التغيرات في مدى توافر الأخشاب ونوعيتها. ولا يحد من الاستخدام الصناعي عدم كفاية مقدار الأخشاب الموجودة في الغابات ولكن تحد منه القيود القانونية والاقتصادية والسياسية على مدى توافر المواد الخام، وهذه القيود تؤثر أيضا على تكلفة المواد الخام، وتوفر المصادر البديلة للألياف، كتلك المستمدة من الورق المعاد تصنيعه والألياف غير الخشبية حصة متزايدة من الاستهلاك الصناعي للألياف. وعلاوة على ذلك، نرى أن إزالة الحراج، وقطع الأخشاب في الماضي، والفوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية للإنتاج من غابات أكثر اتساقا، إلى حد ما، وأقل تكلفة، وتدار إدارة مكثفة، ومملوكة على الأغلب، ملكية خاصة، وكذلك إضافة غابات

طبيعية إلى نظم المساحات المحمية، تؤدي كلها إلى تحول تدريجي في تركيز قطع الأخشاب من الغابات الطبيعية إلى الغابات شبه الطبيعية والغابات المزروعة والأشجار الواقعة خارج الغابات.

٤٩ - وقد يرغب المنتدى في:

(أ) أن يشجع البلدان على الاعتراف بدور المزارع الحرجية في تخفيف الضغط عن الغابات الطبيعية وبالحاجة إلى سياسات عامة تشجع على هذا التطور في إطار سياسات عامة لكفالة إدارة جميع أنواع الغابات والسلع والخدمات المستمدة من الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛

(ب) أن يشجع البلدان التي تعتزم المضي في قطع الأخشاب من الغابات الطبيعية على وضع نمط لإنتاج الأخشاب متكامل مع أهداف أخرى ذات صلة بالإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) أن يشجع البلدان على الاعتراف بالدور الهام والقيّم الذي يضطلع به القطاع الخاص ونظام حيازة مضمونة للأراضي، وسياسات ضريبية مناسبة، باعتبارها كلها من الشروط والحوافز المؤدية إلى زيادة إنتاج السلع الخشبية وغير الخشبية؛

الحطب

٥٠ - يقدر أن استهلاك الأخشاب كوقود في العالم أكبر من استهلاك الأخشاب المستديرة في الأغراض الصناعية من حيث المقادير المستخدمة في كل منهما. غير أن احصاءات الحطب في الوقت الراهن ضعيفة بوجه عام ويتعين القيام بعمل كبير لتقييم آثار جمع الحطب على الموارد الحرجية تقديراً دقيقاً، ولا سيما على الأشجار الواقعة خارج الغابات. ومع أن البيانات ضعيفة، يمكن استنتاج أن أهم دور تؤديه الغابات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمعظم سكان العالم هو دورها كمصدر للوقود. وعليه يجب تحسين الأساس الوقائي لمسائل الحطب وردود السياسات العامة بشأن هذه المسائل.

٥١ - قد يرغب المنتدى في:

(أ) أن يشجع على جمع معلومات عن أنماط إنتاج الحطب واستعماله والإبلاغ عنها بصورة منهجية، وأن يشجع المنظمات الدولية على إعطاء أولوية لتحسين البيانات عن الحطب، وأن يشجع البلدان المتقدمة النمو على إتاحة موارد لدعم هذا الجهد؛

(ب) أن يشجع على إجراء دراسات تجريبية في البلدان للوصول إلى تقييم دقيق لآثار جمع الحطب على الأشجار والموارد الحرجية؛

(ج) أن يشجع البلدان على تركيز الاهتمام على الطاقة الخشبية باعتبارها عنصرا أساسيا في التنمية الريفية وعلى إدخال الطاقة الخشبية بوصفها جزءا أساسيا من عمليات رسم السياسة العامة والتخطيط في إطار قطاعات الغابات والزراعة والطاقة.

المنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات

٥٢ - عادة ما تكون المعلومات عن الموارد الحرجية غير الخشبية ومقدار الطلب على الخدمات الحرجية معلومات شحيحة وممثلة تمثيلا رديئا في قوائم جرد الموارد الوطنية وخطط إدارة الغابات الوطنية في معظم البلدان. وحتى في أحسن الأحوال، لا يؤخذ في الاعتبار من المنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات إلا المنتجات والخدمات الرئيسية. ومع أن الكثير من البلدان ولا سيما البلدان المدارية، تمتلك ثروة من التنوع البيولوجي الحرجي فإن المعلومات عن مقدار هذه الموارد واستعمالاتها وأسواقها وحقوق ملكيتها محدودة لمعظم البلدان. كما أن إمكانيات الاستفادة من فرص الخدمات، من خلال أنشطة مثل السياحة البيئية، غير موثقة توثيقا جيدا بوجه عام. وعدم وجود معلومات كافية يسهم، في جملة أمور، في ضياع التنوع البيولوجي وفي عدم الاستفادة من كامل مجموعة فوائد الغابات، كما يسهم، في بعض الأحوال، في إنتاج منتجات غير خشبية وخدمات بطرق لا تمكن من إدامة هذا الإنتاج.

٥٣ - قد يرغب المنتدى في:

(أ) أن يشجع البلدان على أن تولي اهتماما خاصا للحاجة إلى جمع معلومات عن طائفة واسعة من المنتجات الحرجية غير الخشبية والإبلاغ عنها. وينبغي تشجيع البلدان على أن تجمع وتقدم معلومات عن الكميات التي تجمع وتستهلك من هذه المنتجات وعن ملكية هذه المنتجات والحقوق فيها وأهميتها للسكان الريفيين والأصليين؛

(ب) أن يشجع البلدان على وضع وتنفيذ سياسات عامة ترمي إلى كفالة إنتاج السلع الحرجية غير الخشبية إنتاجا مستداما وإلى كفالة توزيع فوائد الإنتاج التجاري المتزايد لهذه المنتجات توزيعا منصفيا وإسهامها في إدارة جميع أنواع الغابات وتنميتها تنمية مستدامة؛

(ج) أن يشجع البلدان على زيادة الوعي بفوائد وقيم الخدمات التي تقدمها الغابات وعلى فحص آليات تعويض الناس الذين يحمون هذه الخدمات ويوفرونها.

الأسعار

٥٤ - السياسات العامة التي تحدد أسعار المنتجات الخشبية وغير الخشبية والخدمات أو تؤثر على هذه الأسعار من أهم العوامل التي تنظم الطلب والعرض. وفي بعض الأحوال، يكون السبب في إسهام الإنتاج والاستهلاك في الإدارة غير المستدامة للغابات أو في تفاقم هذا الإسهام سياسات تسعير غير مناسبة أو سياسات أخرى تشوه عمل الأسواق الكفؤ. وفي وسع السياسات المحسنة التي تفضي إلى إشارات أسعار

وحوافز مسلكية أفضل، ولا سيما للمنتجات من الغابات الطبيعية، أن تثني الناس عن مستويات الاستخدام غير المستدام وممارسات الإدارة التي تسبب انحطاط الغابات، وفي وسعها أن تشجع على تحسين إدارة الغابات والانتفاع بها وعلى زيادة الاستثمار في البحوث وزراعة الغابات.

٥٥ - قد يرغب المنتدى في:

(أ) أن يشجع البلدان على إعادة النظر في السياسات والقرارات التي يكون لها أثر مباشر على أسعار المنتجات، ولا سيما منتجات الغابات الطبيعية، وأن يشجع البلدان على الاعتراف بأن توفير الإمدادات بأسعار رخيصة إلى حد غير ملائم يشجع على الإفراط في الاستخدام والإهدار وعدم كفاءة قدرة التصنيع وأن يثني عن ممارسات الإدارة السليمة؛

(ب) أن يشجع البلدان على الاعتراف بدور الأسعار الفعالة في توفير إيرادات تكفي لدعم الاستثمار الكافي في الغابات والصناعات الحرجية؛

(ج) أن يشجع البلدان على تقديم بيانات مفيدة وقابلة للمقارنة وحسنة التوقيت بشأن أسعار المنتجات الخشبية وغير الخشبية إلى المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، لتجميعها ونشرها على نطاق واسع.

دور القطاع الخاص

٥٦ - سيكون للملكية الخاصة للغابات وللقطاع الخاص بوجه عام دور متزايد الأهمية في إدانة إنتاج المنتجات الخشبية المستخدمة في الأغراض الصناعية. وإلى حد ما، سيكون هذا نتيجة لاتجاهات أعم نحو إسناد دور أكبر إلى القطاع الخاص في السياسات العامة السياسية والاقتصادية في بلدان كثيرة. وتنتج الغابات الخاصة بالفعل نحو نصف إنتاج الأخشاب في العالم وستزداد هذه الحصة في المستقبل. وازدياد أهمية المالكين الخاصين والاتجاه نحو الاعتماد على عمليات السوق أمر سيطرح تحديات جديدة وصعبة للقائمين باختيار وتنفيذ سياسات عامة للغابات تهدف إلى بلوغ الأهداف المنشودة من المنتجات الخشبية وغير الخشبية على حد سواء.

٥٧ - قد يرغب المنتدى في:

(أ) أن يشجع البلدان على إدراك أهمية القطاع الخاص في امتلاك الغابات وإنتاج السلع، ولا سيما الأخشاب. وينبغي دعم دور القطاع الخاص هذا وتشجيعه في إطار سياسات وحوافز ولوائح تكفل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة وإدانة إنتاج طائفة كبيرة من السلع والخدمات؛

(ب) أن يشجع البلدان على تعزيز التدابير الكفيلة بتحقيق الموازنة بين الأهداف الوطنية والاجتماعية من جهة وأهداف القطاع الخاص من جهة أخرى.

بناء القدرات

٥٨ - نشأ عدد من المسائل الملحة المتعلقة بالسياسات العامة في مجال الغابات أو تفاقم بفعل ضعف قدرات المؤسسات أو الموارد البشرية. وحيثما تكون قدرات المؤسسات غير كافية للاضطلاع على الوجه المناسب بالمهام المرتبطة بالإدارة المستدامة للغابات قد تعم نتائج غير مرغوب فيها.

٥٩ - قد يرغب المنتدى في:

(أ) أن يشجع البلدان على إدراك الحاجة الماسة إلى بناء قدرة المؤسسات والأفراد على تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وأن يشجع المؤسسات الدولية والبلدان المانحة على التأكيد على التدريب وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للغابات في دعمها الثنائي والمتعدد الأطراف لإدارة الغابات.

— — — — —